
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية



أثر الصدمات في الجباية البترولية على عجـز الموازنـة العامة في الجزائـــــــر

بلجيلالي أحمد

أستاذ مساعد قسم "أ" بجامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف– الجزائر.

The Effect of Economic Shocks in Oil income on budget deficit in Algeria

Mr Beldjilali Ahmad
, lecturer Category A at of Hassiba Ben Bouali University -Chlef - Algeria

العنوان: حي 80 سكن الرحوية ولاية تيارت - الجزائر-
beld.ahmed@gmail.com

المستخلص:

يعتبر النفط من بين أهم السلع في الأسواق العالمية حاليا، لما له من تأثير على سياسات الدول المصدرة منها أو المستوردة على حد السواء، ولا سيما بالنسبة للدول المنتجة التي تعتمد على عائدات البترول كمصدر أساسي للعملة الصعبة ومورد رئيسي ومهم لتمويل موازناتها العامة، غير أن أسعار هذه المادة الإستراتيجية صارت تتسم بعدم الثبات الأمر الذي جعل من اقتصاديات الدول النفطية وهو حال الجزائر مهددة بهزات ارتدادية باستمرار بمجرد اتجاه أسعار المحروقات نحو الهبوط، وعليه فإنه صار لزاما على هذه الدول العمل على تنويع مصادر الدخل لمواجهة خطورة الاتكاء المفرط على ما تجود به حقول المحروقات من نفط وغاز، هذا الأخير الذي من شأن إشاعة كاذبة أن ترفع بأسعاره لتتجاوز سقف 100 دولار للبرميل، كما من شأن حرب مصالح غير معلنة أن تهوي بأسعاره في أقل من شهر لتفقد عشرات الدولارات.

Abstract:

Nowadays, oil is considered as one of the most important commodity in global markets; as far as it affects the policies of both importing and exporting countries; especially those of producing countries that rely on oil incomes as a major source of currency and as an important and vital source in its public budget. However, the prices of this strategic commodity have been characterized by precariousness. Thus, the economies of oil producing countries, as it is the case of Algeria, have become continually threatened by aftershocks as soon as oil prices drop. Consequently, these countries are constrained to diversify their income’s resources to confront the danger of

over-dependency on the incomes of oil and gas fields. The latter can be affected merely by a single false rumour to raise its value to exceed 100 Dollar a barrel. However, wars of hidden interests also can decrease its value in less than a month to the loss of tens of dollars.

مقدمــــــــــة:

في ظل اقتصاد عالمي، أصبح حدوث ما لم يتم التنبؤ به هو كذلك أمر متوقع، صار حتميا على الدول بناء اقتصادياتها على أسس سليمة وثابتة، متعددة، متنوعة ومتجددة، تمكنها من مواجهة ما يتوقع وما لا يتوقع حدوثه من هزات ارتدادية، قد تؤدي في أحيان كثيرة إلى تهديد أركان اقتصاديات بعض الدول.

فالجزائر وكغيرها من الدول النفطية كانت تعيش بالأمس القريب نشوة تجاوز سعر برميل النفط سقف المائة (100) دولار، وبالضبط 109,96 دولار كمعدل شهري لسعر برميل النفط لشهر جانفي 2014، وهي الفترة التي لم يتوقع فيها أكثر الخبراء تشاؤما أن يهبط سعر البرميل تحت عتبة 50 دولار بعد أقل من سنة، غير أن ما لم يتم توقعه هو الذي وقع، إذ بلغ معدل سعر البرميل لشهر جانفي 2015 ما مقداره 47,97 دولار، وهو التحول الذي أدى بالسلطة في الجزائر إلى المناداة بشد الحزام، وترشيد الإنفاق العمومي.

غير أن هذا التوجه نحو تقييد التوسع في الإنفاق قابله في الاتجاه المعاكس انتشار الوعي الاجتماعي وضرورة تحقيق الرفاهية والعدل بين المواطنين، الأمر الذي أدى إلى اتساع نطاق تدخل الدولة الحديثة وزيادة أعباءها بصورة لم يسبق لها مثيل، كنتيجة لتكفل حكومات الدول بتقديم خدمات عامة متزايدة ولا متناهية، وهذا بالطبع يحتاج لمزيد من الإيرادات التي يصعب على الدولة أن تحصل عليها وإن توفرت لها في فترة ما فهذا لا يعني دوام توفرها وهو حال الجزائر كغيرها من الدول البترولية، فبين ارتفاع مستمر للنفقات العمومية في الموازنة العامة للجزائر من جهة، يقابله تذبذب في الإيرادات العامة بالجهة الأخرى لموازنة الدولة، يرجع (التذبذب) لتقلبات حصيلة الجباية البترولية الناتج عن تقلبات أسعار النفط، كان الفائض في الموازنة يتحقق لسنة أو بضع سنوات، لكن سرعان ما يتغير الوضع إلى عجز بمجرد إتجاه أسعار النفط نحو الهبوط.

إشكالية البحث: إن الصدمات في السوق النفطية وتأثيرها على الجباية البترولية تنعكس على قدرة الموازنة العامة في بلوغ أهدافها التنموية المرسومة، وقدرة صندوق ضبط الموارد على تضييق الفجوة بين العجز الاسمي والحقيقي، وبناء على ما تقدم يمكن طرح إشكالية البحث التالية:

كيف تؤثر الجباية البترولية على توازن الموازنة العامة في الجزائر؟

فرضية البحث: على ضوء التساؤل السالف حول موضوع الدراسة وأملا في إعطاء صورة دقيقة لحقيقة الوضع الذي لا يتوجب أن يستمر، يمكن تحديد الفرضية التالية كمنطلق لهذه الورقة البحثية:

- إن ارتفاع نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في تغطية الإنفاق الحكومي والناتج الكلي، جعل توازن الموازنة العامة يرتبط ارتباطا وثيقا بهذه الإيرادات، لدرجة أن يظهر العجز في الموازنة سرعان ما تظهر بوادر صدمة في الأسواق النفطية.

الهدف من البحث: بخصوص الهدف من وراء هذا البحث فقد تبلور حول إعطاء صورة عن حقيقة المبالغة في اعتماد الموازنة العامة على الإيرادات النفطية كمصدر مهم لتمويل الإنفاق العمومي وتحقيق توازن الموازنة العامة، ما يعني ضرورة دق ناقوس الخطر للخروج بمعالجات مرحلية الهدف منها عزل الموازنة العامة عن الصدمات في القطاع النفطي.

منهج البحث: إن تحديد منهج البحث يتوقف على الهدف الذي تسعى الدراسة للوصول إليه، وعلى طبيعة الموضوع في حد ذاته، وعليه فقد جمعت الدراسة بين المنهج التاريخي في استعراض تطور الأسعار والإيرادات البترولية، وكذا حصيلة الجباية البترولية، والأسلوب الوصفي التحليلي في تبيان نسب الجباية البترولية إلى غيرها من مكونات الموازنة العامة للدولة، ومدى مقدرتها على تحقيق التوازن، وقصد إعطاء جواب لإشكالية البحث اعتمدنا خطة بسيطة من محورين كالآتي:

المحور الأول: الجباية البترولية، ماهيتها، وتأثرها بتقلبات أسعار النفط.

المحور الثاني: تأثير ناتج الجباية البترولية على توازن الموازنة العامة في الجزائر



أولا: الجباية البترولية، ماهيتها، وتأثرها بتقلبات أسعار النفط

تستحوذ سوق البترول العالمية على قدر كبير من الاهتمام العالمي، وتحظى تطوراتها بمتابعة مستمرة لما يقوم به البترول من دور حيوي في تحريك عجلة الاقتصاد العالمي، فالإضافة إلى تأثيراته الواضحة في اقتصاديات البلدان المستهلكة، يؤثر البترول بشكل حاسم في اقتصاديات البلدان المنتجة من خلال توفير الطاقة والتمويل اللازم لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وتتسم سوق البترول العالمية بتطور ديناميكي وبشكل متسارع متأثرة ليس بعوامل السوق التقليدية من عرض وطلب فحسب، بل أيضا بعوامل أخرى خارج نطاق تلك الآليات والتي اكتسبت دورا متزايدا خلال السنوات الأخيرة (صندوق النقد العربي، 2011 : 185).

إن الجزائر ومنذ اتخاذها قرار تأميم قطاع المحروقات بتاريخ 24 فيفري 1971 ببسط سيطرتها شبه المطلقة على هذا القطاع، بعد أن ظلت بين العامين 1962 و 1971 رهينة بنود اتفاقية "إيفيان" التي نصت على سيادة جزئية للجزائر على حقولها من المحروقات، أصبح وضعها الاقتصادي العام يشير إلى الاتكاء المفرط على ريع المحروقات في تمويل استثمارات الدولة وتكوين ميزانها التجاري، اتكاء رفع نصيب صادرات النفط في تكوين إجمالي الصادرات من 70% عند التأميم إلى 97% بعد أربعين سنة، اتكاء أزهد واضعي السياسات الاقتصادية في البلاد في الصناعة المتماسكة، فسقط نصيب المنتج الصناعي في تكوين الناتج الداخلي الخام من 20% في العام 1981 إلى 05 % بداية من السنوات الأولى لبداية الألفية الثالثة، وهو الاتكاء نفسه الذي أعدم التراكم الرأسمالي الزراعي، حتى سقط نصيب الإنتاج الزراعي من الناتج الوطني الخام من 30% إلى 08%، لتتحول الجزائر عندها إلى أول دولة عربية في استيراد نفس المادة التي ظلت تشكل محور صادراتها قبل اكتشاف حقل حاسي مسعود أي القمح الصلب، بل إلى أول دولة في استيراد الغذاء بحزمة تشمل 43 مادة (مصيطفى، 2012 : 13). وبالتالي صار أمرا جليا أن عائدات البترول في الجزائر أصبحت بمثابة المحرك الرئيسي، أو العمود الفقري الذي تتمحور من حوله كافة المدخلات والمخرجات الأخرى للاقتصاد الوطني.

غير أن ما يجب الإشارة إليه هو وجوب التفرقة بين عائدات الصادرات من البترول التي تنقسم في إجمالها إلى قسطين، جزء يعود للشركات البترولية العاملة في حقول النفط، والجزء الآخر والذي يتعلق بكافة الرسوم والضرائب

والأتاوى المفروضة على استكشاف واستخراج النفط يذهب لخزينة الدولة، وهو ما يعرف بالجباية البترولية التي هي موضوع بحثنا هذا.

1/ تعريف الجباية البترولية:

يقصد بالجباية البترولية كافة الحقوق والضرائب والرسوم والأتاوى التي تدفع للدولة المالكة لحقول النفط، مقابل حق استكشاف واستغلال حقولها من قبل الشركات النفطية، وعموما يمكن تقسيم الجباية البترولية إلى قسمين:

أ) **الضرائب المفروضة في مرحلة البحث والاستكشاف:** في هذه المرحلة وبالرغم من عدم وجود إنتاج نفطي أصلا، إلا أن الشركات البترولية تدفع مقابلا ماديا للدول المضيفة نظير قيام هذه الشركات بعمليات التنقيب في حقول محددة، وهذا النوع من الرسوم يكون موضوع عقد بين طرفين، وهو العقد الذي يعرف باسم عقد الامتياز، هذا الأخير يمكن تعريفه بأنه: " اتفاق بين دولة أو هيئة وطنية تمثلها وبين شركة من الشركات المستثمرة للبترول في مساحة معينة من أراضي الدولة المنتجة أو مياهها الإقليمية، وذلك لمدة زمنية معينة ولها في سبيل ذلك كافة الحقوق التي تمكنها من ممارسة حقها ونشاطها في البحث والاستغلال، وفي مقابل ذلك فإن الدولة تحصل على مقابل مادي وخدمات يحددها عقد الامتياز" (2008: 561). هذا وتجدر الإشارة إلى أن الدول المنتجة للبترول في الغالب تعمل من أجل تحصيل موارد مالية مرتفعة من الجباية البترولية، وهذا بفرض ضرائب متنوعة ومرتفعة، على عكس الدول المستهلكة التي تقدم تخفيضات ضريبية محسوسة بغية تشجيع عمليات البحث والاستكشاف عن المحروقات.

ب) **الضرائب المفروضة على الاستغلال والإنتاج:** وهي الضرائب التي تفرض بعد منح تراخيص الاستغلال التي تتبع عملية اكتشاف آبار للنفط، وعموما فإن الضرائب على الاستغلال تشتمل في الغالب الأنواع التاليـة (قنادزة، 2011 : 39):

✓ **حق الإيجار في مرحلة الاستغلال:** يدفع الإيجار بنفس الطريقة التي يدفع بها في مرحلة البحث، إلا أن قيمته تكون أكبر، مما يفسر المساحات الصغيرة التي تمنح في هذه المرحلة من الصناعة البترولية، ويكون

الإيجار سنويا، وإما أن يكون ثابتا خلال مرحلة الاستغلال، أو متزايدا حسب سقف الإنتاج السنوي، كما أن قيمة الإيجار تطرح من حساب الإتاوة، باعتبارها تكلفة من تكاليف الإنتاج.

- ✓ **الإتاوة:** هي ضريبة تمس الإنتاج، وقيمتها تتناسب طرديا معه، كونها ضريبة على رقم الأعمال ومستقلة عن كل مفهوم للربح، فهي تعبر عن نسبة إلى قيمة الإنتاج بغض النظر عن تكلفة الاستغلال وتدفع بمجرد استخراج المحروقات، إما نقدا أو عينا حسب رغبة الحكومات، وفي حالة عدم تحديد طريقة الدفع مسبقا تدفع نقدا.

يختلف معدل الإتاوة من دولة لأخرى، وهناك بعض الدول التي تعتمد المعدل التصاعدي، حسب كمية الإنتاج المستخرجة يوميا، وبالنسبة لمنظمة الأوبك فبعد اجتماع ديسمبر 1974 تقرر أن يكون معدل الضريبة 20 % بالنسبة للدول العضوة في هذه المنظمة، أما بالنسبة للجزائر فإن معدل الإتاوة يتراوح ما بين (12% – 14,5% – 17% – 20%) وهذا تبعا لاختلاف منطقة النشاط (قانون المحروقات 2013).

- ✓ **الضريبة على الدخل:** بالإضافة إلى كل من حق الإيجار والإتاوة، فإن الشركات البترولية تدفع كذلك ما يعرف بالرسم على الدخل البترولي، وهي ضريبة تحسب بفرض معدل على الدخل البترولي الذي يطرح منه تكاليف الاستغلال المستحقة فعلا بما في ذلك مبالغ الإتاوة.

2/ تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على الإيرادات الإجمالية للمحروقات:

سجلت أسعار العديد من السلع الأساسية والمواد الخام تراجعا ملحوظا خلال عام 2014، وواصلت اتجاهها النزولي مع مطلع 2015، وعلى رأسها الأسعار العالمية للنفط التي انخفضت بما يقرب من 60% في شهر جانفي 2015، مقارنة بالمستويات المسجلة في نفس الشهر 2014، لتصل إلى أدنى مستوى لها خلال خمس سنوات بعد أن ظلت مستقرة عند مستوى 105 دولار للبرميل في المتوسط خلال السنوات الأربع السابقة (صندوق النقد العربي، 2015: 04).

هناك عدد من العوامل التي أدت إلى هذه التطورات منها ضعف مستويات الطلب العالمي على ضوء التعافي المحدود للنشاط الاقتصادي العالمي، في الوقت الذي شهدت فيه أسواق النفط وفرة في مستويات المعروض، مع زيادة إمدادات النفط من دول أخرى من غير الأعضاء في منظمة الأوبك كالولايات المتحدة الأمريكية، كذلك ساهمت عوامل أخرى في هذا الانخفاض من بينها ارتفاع قيمة الدولار، وتراجع مستويات المخاطر الجيوسياسية في

بعض مناطق العالم والتغير في سياسة منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) باتجاه الإبقاء على مستويات الإنتاج الحالية للحفاظ على حصتها السوقية، ويمكن توضيح التقلبات الهائلة لمعدل سعر النفط الجزائري للسنوات الأخيرة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01) : يوضح تطورات معدل سعر النفط الجزائري "صحاري بلند" بالدولار للبرميل:

الفتـــــــــــــرة	القيمة بالدولار الأمريكي
المعدل السنوي لسنة 2003	28,73
المعدل السنوي لسنة 2004	38,35
المعدل السنوي لسنة 2005	54,64
المعدل السنوي لسنة 2006	66,05
المعدل السنوي لسنة 2007	74,66
المعدل السنوي لسنة 2008	98,96
المعدل السنوي لسنة 2009	62,35
المعدل السنوي لسنة 2010	80,35
المعدل السنوي لسنة 2011	112,92
المعدل السنوي لسنة 2012	111,49
المعدل السنوي لسنة 2013	109,38
المعدل الشهري لشهر جانفي 2014	109,96
المعدل الشهري لشهر جانفي 2015	47,91

المصدر/ من إعداد الباحث استنادا على: OPEC, 2015: 82

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة الارتفاع المطرد في أسعار النفط بداية من سنة 2003 إلى غاية جانفي 2014 غير أن سرعان ما اتجهت هذه الأسعار نحو الهبوط الشديد، فقد انتقل معدل سعر صحاري بلند من 109.96 دولار كمعدل شهري لجانفي 2014، لينخفض إلى حدود 47,91 دولار كمعدل لشهر جانفي 2015، أي انخفاض بنسبة 56,43 % في ظرف سنة واحدة فقط، حيث فقد سعر البرميل ما مقداره 62,05 دولار.

من البديهي أن يكون للتراجع الحاد الذي طرأ على أسعار النفط تأثيرات عديدة ومتباينة على الدول المصدرة للنفط والمستوردة له على حد السواء، حيث سيؤدي الاتجاه النزولي للأسعار إلى تحويل الدخل من الدول المصدرة للدول المستوردة، من جهة أخرى سوف يؤدي تراجع الأسعار إلى خفض تكاليف الإنتاج ودعم مستويات الدخل المتاح للإنفاق، ومن ثم القوة الشرائية في عدد من بلدان العالم، وطبيعي أن تستفيد الدول كثيفة الاستهلاك للطاقة

من بشكل أكبر من هذا الانخفاض، مقارنة بالدول الأقل كثافة في استهلاك الطاقة، في حين أن الدول التي تعتمد على الريع البترولي في تمويل اقتصادياتها، ولاسيما موازناتها العامة فإنها تكون بذلك مهددة بكبح عجلة النمو الاقتصادي، وظهور عجز في الموازنة العامة، أما إن وجد العجز حتى في أوقات ارتفاع أسعار النفط، فإن الأمر سيتحول من عجز مالي إلى عجز هيكلي ذو عواقب وخيمة قد يجر الدول النفطية للتوجه نحو الاستدانة، ومن ثم التخلي عن دفة القيادة وإحلال صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والدول المانحة بشكل عام، محل حكومات الدول المقترضة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية في بعض الأحيان.

وباعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا بحتا، فإن الارتباط الموجود بين الحالة الاقتصادية العامة للبلد ككل وبين أسعار النفط هو ارتباط وثيق جدا، و من صور هذا التشابك الحاصل يتضح لنا تقلص إجمالي الإيرادات بالعملة الصعبة المتأتية من المحروقات كنتيجة آلية لانخفاض أسعار البترول، وهو التقلص الذي يؤثر مباشرة على حصيلة الإيرادات الجبائية المتأتية من مداخيل المحروقات أو ما يعرف "بالجباية البترولية"، ويمكن تبيان تقلبات أسعار النفط ومشتقاته وكذا الغاز الطبيعي، والغاز الطبيعي المميع من خلال الجدولين المواليين:



الجدول رقم (02): يوضح تقلبات أسعار البترول الخام ومشتقاته والكميات المصدرة:

(العملة $)

السنة	معدل سعر برميل البترول الخام	حجم صادرات البترول الخام (ألف برميل / اليوم)	معدل سعر برميل الكوندونسا	حجم صادرات الكوندونسا (ألف برميل / اليوم)	معدل سعر برميل البترول المكرر	حجم صادرات البترول المكرر (ألف برميل / اليوم)	معدل سعر برميل غاز البترول المميع	حجم صادرات غاز البترول المميع (ألف برميل / اليوم)
2001	24,74	450,41	22,8	380,54	24,4	306,84	19,4	260,54
2002	24,91	549,31	23,3	359,45	25,2	270,68	18,5	259,45
2003	28,73	729,31	29	337,53	30,6	270,68	23,3	254,52
2004	38,35	893,15	40,4	330,68	33,6	246,57	46,7	151,5
2005	54,64	970,41	52,1	331,23	45	240	43,3	210,95
2006	66,05	946,02	61	326,3	53,7	242,73	51	194,79
2007	74,66	930,41	74	314,52	74,9	213,42	56,1	222,19
2008	98,96	842,46	87,2	317,26	88,8	225,2	70	223,28
2009	62,35	747,39	55,5	255,61	62,9	233,97	43,4	203,01
2010	80,35	708,76	78,7	148,76	82,6	305,75	63,5	176,16
2011	112,92	697,53	103,7	145,47	112,2	292,32	79,5	179,17
2012	111,49	686,02	103,3	124,93	113,1	267,93	79,8	163,83
2013	109,38	611,23	100	132,6	107,6	277,8	75,6	159,17
2014	100.2	505,47	90,7	117,53	100	361,64	66,2	215,34

المصدر / من إعداد الباحث بالاستناد على المصادر التالية: منظمة الأقطار العربية المصدر للبترول 2014: 108.

BANQUE D'ALGERIE, 2007….2015 / OPEC, 2015: 82

الكوندونسا: سائل يتم الحصول عليه من مكثفات الغاز، ويتم تسويقه كبترول خفيف.

الجدول رقم (03): يوضح تقلبات أسعار الغاز الطبيعي، والكميات المصدرة:

(العملة $)

الســـــنة	سعر $م^3$ من الغاز الطبيعي المميع	صادرات الغاز الطبيعي المميع مليون $م^3$ سنويا	ســعـــر ألف $م^3$ من الغاز الطبيعي	صادرات الغاز الطبيعي مليار $م^3$ سنويا
2001	75,2	43,2	113,5	31,1
2002	64,7	44,7	92,1	31,1
2003	82	46,1	117,8	31,7
2004	93,2	40,3	134,4	35,3
2005	132,4	40,3	184	39,9
2006	164,1	39	234,3	37,8
2007	168,5	39,9	243	35,5
2008	262,7	34,6	371,3	39
2009	161,2	34,7	257,5	33,6
2010	189,1	31,2	315,5	37,8
2011	244,5	27,3	380,1	35,7
2012	268,5	24,2	423,3	37,3
2013	262,5	24,4	391,5	32,7
2014	259,6	28,5	376,7	27,4

المصدر / من إعداد الباحث بالاستناد على المصادر التالية: منظمة الأقطار العربية المصدر للبترول 2014: 110.

BANQUE D'ALGERIE, 2007….2015 / OPEC, 2015: 82

من الجدولين رقم (02-03) نستخلص أن صادرات المحروقات في الجزائر تتوزع بين المواد التالية:

- إيرادات البترول الخام
- إيرادات الكوندونسا
- إيرادات مواد البترول المكررة
- إيرادات غاز البترول المميع
- إيرادات الغاز الطبيعي المميع
- إيرادات الغاز الطبيعي.

وفيما يتعلق بناتج إيرادات صادرات المواد المشار إليها آنفا يمكن تفصيلها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (04): يوضح توزيع الإيرادات الإجمالية للمحروقات على مختلف المواد البترولية والغازية:

(مليار $)

السنة	البترول الخام	الكوندونسا	مواد البترول المكررة	غاز البترول المميع	الغاز الطبيعي المميع	الغاز الطبيعي	إجمالي الإيرادات
2001	03,99	03,17	02,73	01,84	03,25	03,53	18,53
	05,05	03,05	02,49	01,75	02,88	02,86	18,10
2003	07,71	03,57	03,01	02,16	03,77	03,73	23,99
	12,55	04,87	03,02	02,58	03,75	04,74	31,55
2005	19,34	06,30	03,94	03,33	05,33	07,32	45,58
	22,69	07,26	04,75	03,62	06,38	08,87	53,60
2007	25,37	08,49	05,83	04,54	06,72	08,62	59,60
	30,51	10,08	07,31	05,70	09,08	14,48	77,19
2009	16,85	05,14	05,37	03,21	05,59	08,22	44,41
	20,72	04,26	09,21	04,08	05,90	11,94	56,14
2011	28,74	05,49	11,97	05,20	06,67	13,57	71,66
	27,75	04,69	11,04	04,77	06,50	15,80	70,57
2013	24,32	04,83	10,90	04,38	06,04	12,82	63,32
	18,34	3,88	13,19	05,20	07,39	10,33	58,36

المصدر/ من إعداد الباحث استنادا على:

BANQUE D'ALGERIE, 2007….2015.

من الجداول (02-03-04) يتضح أن السنوات التي تحقق فيها أكبر إيراد سنوي للمحروقات، هي نفسها السنوات التي شهدت فيها سلة أسعار المحروقات مستويات قياسية، ويتجلى هذا في الفترة 2011/ 2012 التي تجاوزت الإيرادات السنوية 70 مليار دولار أمريكي، وكان هذا تبعا لتجاوز سعر البترول الخام ومشتقاته عتبة 110 دولار للبرميل، بالإضافة كذلك للزيادة المحسوسة في أسعار الغاز. غير أن ما يتوجب الإشارة له هو بلوغ هذه الإيرادات 77,19 مليار دولار سنة 2008، بالرغم من أن الأسعار لم تحقق أعلى مستوى لها، وهو الأمر الذي يعود لأن إنتاج البترول والغاز في هذه الفترة بلغ ذروته، وبالتالي فتحقيق الإيرادات لمستوى قياسي يعود لحجم الصادرات المرتفع بدرجة أولى، وبدرجة ثانية لمستوى الأسعار.

3/ تطور حاصل الجباية البترولية:

إن ما يتوجب الإشارة إليه مجددا، هو أن الإيرادات الإجمالية للمحروقات المشار إليها في الجدول السابق تعود ملكيتها للشركة الوطنية للمحروقات "سوناطراك"، وشركائها (بنسبة تتراوح ما بين 05% إلى 10%) وبالتالي فهذه الإيرادات لا تدخل مباشرة إلى الخزينة العمومية لاستخدامها في تمويل نفقات الموازنة العامة، بل يتم فرض مجموعة من الضرائب والرسوم المشار إليها أعلاه لنحصل في الأخير على ناتج الجباية البترولية، هذه الأخيرة تتقسم حصيلتها إلى قسمين قسط يذهب لتمويل نفقات الموازنة العامة، وقسط ثاني يذهب لتمويل صندوق ضبط الإيرادات (يعد هذا الصندوق الذي تم إنشاؤه سنة بموجب المادة 10من قانون المالية التكميلي لسنة 2000، آلية لتغطية العجز المسجل في الموازنة العامة، وتتشكل موارده من الفارق بين سعر برميل النفط الحقيقي في السوق، والسعر الجبائي للبرميل المحدد حاليا بـ 37 دولار للبرميل)، ويمكن تبيان هذا التوزيع من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (05): يوضح توزيع الجباية البترولية بين موازنة الدولة وصندوق ضبط الموارد بالجزائر:

(مليار دج)

السنة	ناتج الجباية البترولية الموجه لموازنة الدولة	ناتج الجباية البترولية الموجه لصندوق ضبط الموارد	ناتج الجباية البترولية الإجمالي
2000	524	/	524
2001	732	/	732
2002	916,4	26,504	942,904
2003	836,06	448,914	1284,974
2004	862,2	623,561	1485,761
2005	899	1368,836	2267,836
2006	916	1798,001	2714,001
2007	973	1738,848	2711,848
2008	970,2	2288,159	3258,359
2009	1628,5	400,674	2029,174
2010	1835,8	1318,31	3154,11
2011	1472,4	2300,32	3772,72
2012	1561,6	2535,309	4096,909
2013	1615,9	2062,23	3678,13
2014	1577,73	1812,691	3390,421

المصدر: وثائق تم الحصول عليها من وزارة المالية.

نستنتج من الجدول السابق، أن سنة 2012 هي السنة التي شهدت تحقيق أكبر ناتج للجباية البترولية بمبلغ قدره 4054,349 مليار دينار جزائري، موزع بين موازنة الدولة وصندوق ضبط الموارد، لكن سرعان اتجهت

الحصيلة الجبائية نحو الانخفاض سنتي 2013 و 2014 بمعدل 09,27 % و 16,37 % على التوالي مقارنة بسنة 2012 وهو انخفاض شديد يشير إلى أن الأمر ينذر بأخطار وخيمة على الموازنة العامة للدولة والاقتصاد الكلي، ما لم يتم التصرف بعقلانية وبسرعة لإيجاد حلول لهذا الاتكاء المفرط على الريع البترولي.

ثانيا: تأثير ناتج الجباية البترولية على توازن الموازنة العامة في الجزائر

لقد حدثت زيادة هائلة في الإنفاق العام خلال السنوات الأخيرة في كثير من البلدان، ولا سيما النفطية منها وغالبا ما تركزت هذه الزيادة حول مشروعات البنية التحتية المادية والاجتماعية الداعمة للنمو، غير أنه ينبغي توجيه اهتمام أكبر إلى جودة الإنفاق، فحتى وإن ارتكزت الموازنة العامة في كثير من هذه الدول على سعر متحفظ للنفط، إلا أن النقص كان في عدم وجود إرشادات صريحة حول كيفية إنفاق الإيرادات الإضافية أو ما إذا كان سيتم إنفاق تلك الإيرادات (صندوق النقد الدولي، 2011: 16) لأن استخدام الإيرادات الإضافية الآنية في تغطية مستحقات دائمة قد يصعب إيجاد ما يعوضها في حالة إتجاه أسعار النفط نحو الانخفاض، وهو وضع اقتصادي هش سيؤدي إلى ظهور عجز بالموازنة العامة بائن بينونة كبرى، قد لا تنفع معه إجراءات التقشف وشد حزام الإنفاق العمومي.

لقد سارعت الجزائر كغيرها من الدول النفطية لإنشاء صندوق سيادي، سمي بصندوق ضبط الموارد عهد إليه مهمة ضبط توازن الموازنة، وتخفيض الدين العمومي (قانون المالية التكميلي لسنة 2000)، بالإضافة إلى استخدامات أخرى وإن كانت غير معلومة بالتدقيق إلا أن التصريحات من هنا وهناك تشير إلى استخدام الأموال المودعة بهذا الحساب في تمويل المشاريع الكبرى للدولة غير أن السؤال الذي يطرح ماذا سيكون حال الموازنة العامة للدولة بالجزائر في حالة استمرار الانخفاض الشديد في أسعار المحروقات، والتي ينتج عنها مباشرة انخفاض في الإيرادات الجبائية البترولية التي صارت تمول هذه الموازنة بصورة لا يمكن تعويضها على الأقل في السنوات القليلة اللاحقة.

1/ توازن الموازنة العامة باحتساب الجباية البترولية الموزانية لوحدها:

تلجأ الدول في العصر الحديث إلى وضع برنامج مالي مرتبط بفترة من الزمن للإنفاق، من أجل تحقيق أهداف معينة مختلفة، ويتضمن البرنامج المالي موارد الدولة ونفقاتها خلال تلك الفترة المقبلة ومن ثمة فإن الموازنة تشكل وسيلة إنجاز السياسة الاقتصادية والاجتماعية للحكومة.

تقسم النفقات في الموازنة العامة بالجزائر إلى نفقات للتسيير وأخرى للتجهيز، في حين أن الإيرادات العامة فهي تقسم على النحو التالي:

1/ الموارد العادية وتحتوي على:

أ. **الإيرادات الجبائية:**

- إيرادات الضرائب المباشرة
- إيرادات التسجيل والطابع
- إيرادات الرسوم المختلفة على الأعمال
- إيرادات الضرائب غير المباشرة
- إيرادات الجمارك

ب. **الإيرادات العادية:**

- إيرادات دخل الأملاك الوطنية
- الإيرادات المختلفة للموازنة
- الإيرادات النظامية

ج. **الإيرادات العادية الأخرى**

2/ الجباية البترولية: إن المبالغ المالية الخاصة بالجباية البترولية التي تظهر في الموازنة العامة، هي التي تم الحصول عليها باتخاذ السعر المرجعي كأساس لحساب هذه القيمة المالية، أما باقي الجباية البترولية والمفروضة على الفارق بين السعر الحقيقي والسعر المرجعي فهي توجه لصندوق ضبط الموارد.

وفي الجدول الموالي نوضح العجز في الموازنة العامة، باحتساب الجباية البترولية الموازنية، علما أن هذه الأخيرة يقصد بها قسط الجباية البترولية الذي يمول الموازنة العامة، بمعنى آخر عدم احتساب الجباية البترولية التي يمول بها صندوق ضبط الإيرادات.

الجدول رقم (06): يوضح عجز الموازنة العامة، باحتساب الجباية البترولية الموازنية: **(مليار دج)**

السنة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	إجمالي النفقات	الإيرادات العادية	الجباية البترولية	إجمالي الإيرادات	عجز الموازنة
2000	965,32	290,23	1255,56	504,84	524	1028,84	**226,72**
2001	836,29	415,5	1251,79	502,38	732	1234,38	**17,41**
2002	1050,16	509,67	1559,84	541,35	916,4	1457,75	**102,09**
2003	1097,38	613,72	1711,10	615,39	836,06	1451,45	**259,65**
2004	1200	720	1920	665,8	862,2	1528	**392**
2005	1200	750	1950	736,83	899	1635,83	**314,17**
2006	1283,44	1347,98	2631,43	751,92	916	1667,92	**963,51**
2007	1574,94	2048,81	3623,75	829,61	973	1802,616	**1821,14**
2008	2017,96	2304,89	4332,86	953,8	970,2	1924	**2408,86**
2009	2593,74	2597,71	5191,45	1158,1	1628,5	2786,6	**2404,85**
2010	2837,99	3022,86	5860,86	1245,7	1835,8	3081,5	**2779,36**
2011	3434,30	3181,12	6615,42	1520	1472,4	2992,4	**3623,02**
2012	4608,25	2820,41	7428,66	1894,05	1561,6	3455,65	**3973,01**
2013	4335,61	2544,20	6879,82	2204,1	1615,9	3820	**3059,82**
2014	4714,45	2941,71	7656,16	2640,45	1577,73	4218,18	**3437,98**

المصدر/ من إعداد الباحث استنادا على قوانين المالية من سنة 2000 إلى غاية 2014.

من خلال الجدول السابق، يمكن ملاحظة الارتفاع الهائل والمستمر في حجم عجز الموازنة، حيث بلغ سنة 2014 ما مقداره 3437,986 ألف مليار دينار جزائري وهو رقم مهول، أي ما يعادل 42,676 مليار دولار أمريكي، باعتماد معدل صرف الدولار لسنة 2014 (80,56 دج مقابل 01 دولار أمريكي).

غير أن العجز المشار إليه في الجدول السالف يبقى عجزا صوريا (إسمي)، بمعنى غير حقيقي، وهذا باعتبار أن حصيلة الجباية البترولية لم يتم إدراجها كلية في الموازنة العامة، وبالتالي ومن أجل الحكم على توازن الموازنة العامة ومقدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات أو عدم كفايتها ما يعني وجود عجز حقيقي، فإن الأمر يستلزم إضافة حصة الجباية البترولية المودعة سنويا بصندوق ضبط الموارد، وهذا من أجل معرفة الصورة الحقيقة لمدى توازن الموازنة العامة.

2/ توازن الموازنة العامة باحتساب الجباية البترولية الإجمالية:

بإضافة الجباية البترولية المودعة في صندوق ضبط الموارد إلى إجمالي الإيرادات التي تظهر بالموازنة العامة ومقارنتها بإجمالي النفقات العمومية، يمكننا تقدير الوضع الحقيقي للموازنة، بين الفائض أو العجز وهو ما يمكن تبيانه من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (07): يوضح مدى توازن الموازنة باحتساب إجمالي الجباية البترولية: **(مليار دج)**

السنة	إجمالي النفقات	الإيرادات الإجمالية للدولـــة	عجز الموازنة	فائض الموازنة	نسبة العجز والفائض إلى إجمالي النفقات
2000	1255,56	1028,84	226,727 -	-	% 18.05 -
2001	1251,79	1234,38	17,414 -	-	%1,39 -
2002	1559,84	1484,25	75,59 -	-	%4,84 -
2003	1711,10	1900,36	-	189,255	%11,06
2004	1920	2151,56	-	231,561	%12,06
2005	1950	3004,66	-	1054,666	%54,08
2006	2631,43	3465,92	-	834,487	%31,71
2007	3623,75	3541,46	82,294 -	-	%2,27 -
2008	4332,86	4212,15	120,702 -	-	%2,78 -
2009	5191,45	3187,27	2004,184 -	-	%38,60 -
2010	5860,86	4399,81	1461,05 -	-	%24,92 -
2011	6615,42	5292,72	1322,706 -	-	%19,99 -
2012	7428,66	5990,95	1437,707 -	-	19,35% -
2013	6879,82	5882,23	997,59 -	-	%14,50 -
2014	7656,16	6030,87	1625,295 -	-	%21,22 -

المصدر/ من إعداد الباحث استنادا على قوانين المالية وبعض الوثائق المتحصل عليها من وزارة المالية

الإيرادات الإجمالية للدولة: يقصد بها إجمالي الإيرادات بالموازنة العامة بالإضافة (+) الجباية البترولية المودعة بصندوق ضبط الموارد .

من الجدول السابق يتضح لنا أن العجز الذي كان يعتبر صوريا (إسمي)، بسبب عدم إدراج الجباية البترولية الموجهة لصندوق ضبط الإيرادات، أصبح عجزا حقيقيا بداية من سنة2007 إلى غاية 2014 حتى بإدراج إجمالي الجباية البترولية، حيث أن فائض الموازنة تحقق في الفترة الممتدة من 2003 إلى غاية 2006، غير أنه سرعان ما تلاشت هذه الطفرة المالية لتجد الموازنة العامة نفسها أمام عجز حقيقي يشير إلى عدم قدرة الإيرادات العامة جملة

وإجمالا على تغطية النفقات العمومية، ليبلغ حجم العجز ما نسبته 21,22% وهو ما يقدر بـ 1625,295 مليار دينار جزائري بما يعادل 20,17 مليار دولار أمريكي. وهو مبلغ حتى دق ناقوس الخطر لن يصبح مجديا معه، ذلك أن استدراك هذا النقص في القريب العاجل غير ممكن بسهولة، ويصبح ذلك مستحيلا إذا أدخلنا لهذه المعادلة المعقدة عاملا آخر يتعلق بانخفاض الإنتاج الوطني من المحروقات، ومن ثم انخفاض صادرات هذا الذهب الأسود الذي قد يصبح سائلا أسود لا غير في حالة ما إذا بقيت الأسعار في هذه المستويات المتدنية، مما سيفضي إلى مزيد من التعقيدات، التي ستكون أولى بوادرها التوجه من جديد نحو المؤسسات الدولية المانحة لطلب قروض مالية.

وأكثر من هذا فحتى وإن استقرت الإيرادات البترولية عند مستويات قياسية، فإنه من غير الحكمة وبعيد كل البعد عن الرشاد الاقتصادي، أن يستمر اتكاء الموازنة العامة في الجزائر والاقتصاد الوطني عموما على مورد مالي رئيسي متعلق بما يجود به باطن الأرض لا غير، وللدلالة على خطورة الوضع الحالي لهيكل الموازنة العامة في الجزائر يمكن استعراض نسبة الجباية البترولية الإجمالية، إلى باقي مكونات الموازنة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(08): يوضح نسبة إجمالي الجباية البترولية إلى غيرها من مكونات الموازنة العامة:

السنة	إ.ج.ب لنفقات التسيير %	إ.ج.ب لنفقات التجهيز %	إ.ج.ب لإجمالي النفقات %	إ.ج.ب للإيرادات العادية %	إ.ج.ب لإجمالي الإيرادات العامة %
2000	54,28	180,54	41,73	103,79	50,93
2001	87,52	176,17	58,47	145,70	59,30
2002	89,78	184,99	60,44	174,17	63,52
2003	117,09	209,37	75,09	208,80	67,61
2004	123,81	206,35	77,38	223,15	69,05
2005	188,98	302,37	116,29	307,78	75,47
2006	211,46	201,33	103,13	360,94	78,30
2007	172,18	132,3	74,83	326,87	76,57
2008	161,46	141,36	75,20	341,61	77,35
2009	78,23	78,11	39,08	175,21	63,66
2010	111,13	104,34	53,81	253,19	71,68
2011	109,85	118,59	57,02	248,20	71,28
2012	88,90	145,25	55,14	216,30	68,38
2013	84,83	144,56	53,46	166,87	62,52
2014	71,91	115,25	44,28	128,40	56,21

المصدر: من إعداد الباحث استنادا على قوانين المالية من سنة 2000 إلى غاية 20014

إ.ج.ب: يقصد بها ناتج الجباية البترولية المدرجة في الموازنة العامة مضافا إليه إيرادات الجباية البترولية المودعة بصندوق ضبط الإيرادات.

من الجدول الأخير هذا يمكن استخلاص الكثير من المعطيات التي تنذر بأن الإفراط في تمويل النفقات العامة عن طريق الإيرادات غير العادية (الجباية البترولية)، قد تجاوز الإفراط ذاته، وإلا كيف يمكن أن نفسر أنه في سنة 2014 بلغت نسبة الجباية البترولية لإجمالي النفقات العامة للدولة ما نسبته 44,28%، في حين أن الإيرادات العادية لم تغطي سوى ما نسبته 34,48%، وبالتالي تحقق عجز حقيقي بالموازنة بنسبة 21,2%، أي بما يعادل أكثر من 20 مليار دولار، ما يعني أن وجوب تضافر جهود الجميع لإيجاد حلول ناجعة وفعالة علمية وعملية، صار حتمية آنية لا يجب الحياد عنها قيد أنملة.

الخاتمـــــة:

لم يحظ أي حقل من حقول المعرفة بظروف عدم اليقين مثلما حظي موضوع النفط، ففي شهر جانفي 2014 كانت الدولة الجزائرية تعيش نشوة بلوغ معدل سعر "صحاري بلند" 109,96 دولار للبرميل، إلا أن الطفرة لم تعمر طويلا بتوجه الأسعار نحو الهبوط الشديد معاكسة لكل التوقعات، إذ جاءت سنة 2015 بمعطيات مهددة لاستقرار وتوازن الموازنة العامة للجزائر، حيث تراجع سعر البرميل بـ 62 دولار في أقل من سنة، وطبيعي أن يكون لهذا الهبوط الشديد في أسعار النفط آثار وخيمة على موارد الموازنة العامة، وهو ما توصلنا له في هذه الورقة البحثية كنتائج يمكن اختصرها فيما يلي:

- ✓ تراوحت نسبة إجمالي الجباية البترولية إلى إجمالي النفقات العمومية في الموازنة العامة، ما بين 116,29% و 39,08% في أقل من أربع سنوات، وهو ما أثر بشكل بليغ على توازن الموازنة العامة؛
- ✓ سجلت الموازنة العامة بالجزائر عجز حقيقي نسبته 21,22% من إجمالي النفقات العمومية، بما يقدر 20,17 مليار دولار أمريكي، وهو مبلغ يصعب إيجاد مصادر تغطيه في القريب العاجل؛
- ✓ إن الإفراط في تغطية النفقات العامة عن طريق الريع (الجباية البترولية)، أصبح يهدد استقرار الاقتصاد الجزائري.

لهذا ارتأينا اقتراح بعض **التوصيات** التي يمكن الاعتماد عليها لمعالجة هذا الوضع الاقتصادي الهش وهي كالتالي:

- ✓ ضرورة إخضاع العوائد المالية المتأتية من قطاع المحروقات لمبادئ الحوكمة مما يعزز الشفافية في استخدامها بالشكل الذي يضمن الفعالية في توظيفها لخلق قيم مضافة والابتعاد عن توظيفها في مشاريع استهلاكية؛
- ✓ تكوين إطارات عالية الكفاءة مختصة في مجال إدارة الاستثمارات في الأسواق المالية العالمية، تسند إليها مهمة إدارة الموارد المالية لصندوق ضبط الموارد، والاستفادة من خبرات ودراسات الباحثين في الجامعات والمعاهد العلمية المتخصصة؛
- ✓ التوجه نحو الاستفادة من إمكانيات الجزائر في الطاقات المتجددة، وإشراكها كمورد مالي مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية؛
- ✓ خلق موارد مالية تتسم بالاستقرار متنوعة ومتزايدة تستند على قطاعات أخرى كالزراعة والسياحة وإدارة المعرفة؛
- ✓ التفكير في مستقبل الأجيال القادمة خاصة في ظل المستقبل المجهول للعوائد النفطية.



قائمة المراجع:

01) بشير مصيطفى، "الإصلاحات التي نريد – مقالات في الاقتصاد الجزائري" جسور للنشر والتوزيع، الجزائر 2012.

02) يسرى محمد أبو العلا، " نظرية البترول – بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول–"، دار الفكر الجامعي، مصر 2008.

03) القانون رقم 13-01 المؤرخ في 20 فبراير 2013 المعدل والمتمم للقانون رقم 05-07 المؤرخ في 28 أفريل 2005 المتعلق بالمحروقات.

04) قوانين المالية للسنوات من 2000 إلى غاية 2014.

05) صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011"، أبو ظبي 2011 .

06) صندوق النقد العربي، " تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، أفريل 2015.

07) منظمة الأقطار العربية المصدر للبترول (أوابك)، "التقرير الإحصائي السنوي 2014"، الكويت 2014.

08) صندوق النقد الدولي، " دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية"، أفريل 2011.

09) قنادزة جميلة، " الجباية البترولية في الجزائر"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير المالية العامة بجامعة تلمسان، 2011.

10) BANQUE D'ALGERIE , « Bulletins Statistiques Trimestriels 2007.....2015 » Alger 2008…2015.

11) OPEC : « Annual Statistcal Bulletin 2014 », Vienna 2015.